

رؤية نقدية

لتقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣ (١)

THE MUNICH SECURITY REPORT 2023

ويتناول هذا الموضوع قراءة نقدية لمضمون التقرير



هدير أبوزيد

مدرس مساعد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

للدراسات الصينية (the Mercator Institute for China Studies)، ومركز إنذار التجارة العالمية (Global Trade Alert)..

٣- **توقيت ومضمون التقرير:** يصدر هذا التقرير سنويًا، فقد كانت نسخته الأولى في عام ٢٠١٥. وبشكل عام، يقوم التقرير بتجميع البيانات والتحليلات والخرائط والأبحاث ذات الصلة حول القضايا والتحديات الأمنية الراهنة حول العالم.

٤- **لغة التقرير:** يصدر التقرير باللغة الإنجليزية.

ثانيًا- أهم عناصر التقرير

١- مؤشر ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣ :

يحتوي التقرير لهذا العام على نتائج "مؤشر ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣" في نسخته الثالثة، وهو المؤشر الذي يناقش مدركات المواطنين تجاه أبرز المخاطر العالمية في ١٢ دولة، وهي دول مجموعة السبع ودول البريكس، من خلال استطلاع رأى يجريه المؤتمر بالشراكة مع شركة الاتصالات العالمية "Kekst CNC" في برلين، وذلك على النحو التالي:

أ- **الحرب الروسية - الأوكرانية:** ركز المؤشر بصفة خاصة على الحرب الروسية الأوكرانية باستطلاع

أولًا- البيانات الرئيسية للتقرير

١- **جهة الإصدار:** صدر تقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣، بالتزامن مع عقد مؤتمر ميونخ للأمن بدورته التاسعة والخمسين خلال الفترة من (١٧-١٩ فبراير ٢٠٢٣)، الذي عُقد في ميونخ جنوب ألمانيا، بحضور أكثر من ٤٥٠ من صنّاع القرار الرفيعي المستوى وقادة الرأي البارزين من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك رؤساء الدول والوزراء وقادة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك القادة من قطاع الأعمال والإعلام والبحوث والمجتمع المدني.

٢- **منهج التقرير:** يعتمد هذا التقرير على رصد ووصف وتحليل آراء عدد من خبراء المنظمات الدولية، طبقًا لاختيار جهة الإصدار، أبرزها: مركز الأمن الدولي في مدرسة هيرتي (the Centre for International Security at the Hertie School)، والوكالة الدولية للطاقة (the International Energy Agency)، ولجنة الإنقاذ الدولية (the International Rescue Committee)، والمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (the European Council on Foreign Relations)، ومعهد مركاتور

• "Re:vision: Munich Security report 2023", Munich Security conference, February 2023, Accessible at: <https://securityconference.org/en/publications/munich-security-report-2023/>



هدير أبوزيد

كل من التهديد الصيني وكيفية إدارة النظام الدولي، وبخلاف المواقف الغربية التي أضحت أكثر وضوحًا واتفاقًا بشأن خطورة التهديد الروسي الذي أصبح ثانی المخاطر بعد خطر "اضطراب إمدادات الطاقة" المضاف حديثًا إلى قائمة المخاطر؛ لا تزال القوى الغربية أكثر انقسامًا إزاء التهديدات التي تمثلها الصين، وهو ما يبرز بشكل كبير بين دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى (G7)، التي تبدو أقل تماسكًا في رؤيتها بشأن التعامل مع الصين مقارنةً برؤيتها فيما يتعلق بروسيا. لكن هذا التباين لا يخفى أهمية دور الولايات المتحدة كمُسهم رئيسي ذي أهمية حاسمة في أمن أوروبا عمومًا والجهة الشرقية لحلف الناتو على وجه الخصوص.

على الجانب الآخر، أظهرت نتائج المؤشر أن القوى الأوروبية ليست موحدة في رؤيتها حول قواعد النظام الدولي؛ وذلك على النقيض من الصين التي وصفها التقرير بأنها تثق بشدة برؤيتها التصحيحية أو التعديلية بشأن مستقبل النظام الدولي، ففي ثلاث من دول الاتحاد الأوروبي التي شملها الاستطلاع وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا - كان هناك ١٥٪ فقط يرون أن الاتحاد الأوروبي لديه رؤية واضحة للغاية بشأن رؤيته حول كيفية إدارة النظام الدولي، بينما أكد ٢٥٪ أن بروكسل لا تمتلك رؤية على الإطلاق في هذا الصدد.

٢- معضلة النظام الدولي:

أشار التقرير إلى أن هنالك عددًا من السمات التي تحكم مستقبل النظام الدولي، وذلك على النحو التالي:

أ- التعددية القطبية: أقر التقرير للمرة الأولى بأن النظام العالمي أصبح على أعتاب التعددية القطبية، حيث قسّم العالم إلى معسكرين: يضم المُعسكر الأول "الدول الديمقراطية"، في حين يضم الآخر ما وصفها بـ "النظم الاستبدادية"، ويحكم التنافس ما بين المعسكرين مستقبل النظام الدولي، في ظل تعاظم جهود المُعسكر

رأى عينة من الشعب الأوكراني حول نتائج الحرب ميدانيًا وسياسيًا، وانعكاساتها على توجهات بلادهم المستقبلية: فعلى صعيد "النمط الأقرب" الذي يتطلع المجتمع الأوكراني للعيش في ظلّه: جاءت أوروبا بنسبة ٦٣٪ من المُستطلعة آراؤهم، تليها الولايات المتحدة بنسبة ٢٢٪، بينما جاءت النسبة المتبقية بين "لا أعرف" بنسبة ١٢٪، والدول النامية بنسبة ٢٪، والصين بنسبة أقل من ١٪.

وحول "خيارات الأوكرانيين" أمام أربعة سيناريوهات لتطور مسار العملية العسكرية الروسية: أكد ٩٥٪ من المُستطلعة آراؤهم رغبتهم في استمرار القتال في حالة استمرار إطلاق قذائف باتجاه المدن الأوكرانية، وجاءت النسبة ٩١٪ إذا أقدمت روسيا على استخدام أسلحة نووية تكتيكية في البحر الأسود، وتراجعت النسبة إلى ٨٩٪ في حالة استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ميدان المعارك، وهي النسبة نفسها في حالة استخدام هذا السلاح تجاه المدن الأوكرانية. وحول "الشروط المقبولة لأوكرانيا لوقف إطلاق النار": أجمع ٩٣٪ على انسحاب روسيا إلى ما قبل ٢٠١٤، بما يشمل الانسحاب من شبه جزيرة القرم، ورفض واسع لأي خيارات أخرى.

وحول انطباعاتهم بشأن "الترتيبات الأمنية" التي ستُفضى لهدوء الأوضاع في بلادهم: أكد ٨٣٪ أن تحقيق الأمن يرتبط برحيل الرئيس فلاديمير بوتين من الكرملين، بينما استبعد ٧٥٪ استقرار بلادهم وشعوره بالأمن دون ضمانة غربية لأوكرانيا، وأيد نحو ٧٢٪ وجود إمدادات أسلحة غربية دائمة لضمان أمن بلادهم، بينما عدّ ٦٥٪ من المُستطلعين أن تحقيق أمنهم يتطلب الانضمام إلى حلف الناتو، أخيرًا، أبدى ٦٣٪ ثقتهم بضمائنات الناتو والولايات المتحدة في الدفاع عن أوكرانيا، أكثر من الاتحاد الأوروبي.

ب- تباين الرؤى: كشفت نتائج المؤشر عن غياب الرؤية الموحدة بين الدول الأوروبية والغربية بشأن

توجيه القانون الدولي نحو الدفاع المُطلق عن السيادة الوطنية. لهذا السبب، تشجّب بكين العديد من الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتبارها "غريبة" فضلاً عن استخدامها كأدوات للإمبريالية الثقافية الغربية وذريعة لتهديد أمن واستقرار النظم السياسية المختلفة. في المقابل، تُسلط روسيا الضوء على أن القيم التقليدية قد تبرّر إنكار حقوق الأقليات. وذلك بالتزامن مع زيادة الضغط على الحقوق المدنية والسياسية بشكل كبير في المجتمعات الديمقراطية نفسها مع صعود الشعبويين غير الليبراليين.

ب - البنية التحتية العالمية : بالتزامن مع تآكل البنية التحتية للتجارة العالمية القائمة على قواعد منظمة التجارة العالمية وقوى السوق والاعتماد المتبادل لاسيما مع لجوء الصين والولايات المتحدة والهند، وحتى المدافع القوى عنها، الاتحاد الأوروبي، إلى الحماية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، نُوّه التقرير بأن التنافس بين المعسكرات الديمقراطية والأوتوقراطية انتقل إلى ملف البنية التحتية المادية والرقمية؛ وذلك في ظل مساعي كل معسكر لإضفاء رؤى الحوكمة الخاصة به على جهوده في هذا الملف.

وفقاً للتقرير، أصبحت البنية التحتية العالمية "المادية" موضع تنافس القوى الكبرى عبر مجموعة من المشروعات، مثل الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي التي أطلقتها مجموعة السبع الصناعية في يونيو ٢٠٢٢، و"مبادرة الحزام والطريق الصينية" التي أشار التقرير إلى أنها ليست مجرد مشروع اقتصادي يركز على البنية التحتية، بل يروج للمعايير والقيم الصينية في مواجهة نظيراتها الغربية، كما أنها تسببت في تبعية الدول إلى بكين، خصوصاً الدول المُثقلّة بالديون الصينية، فضلاً عما تنطوي عليه من مخاطر تتعلق بالفساد، بجانب مخاطر بيئية واجتماعية.

الثاني المُتمثل بروسيا والصين لإعادة تشكيل قواعد وقيم النظام الدولي، وتعدُّ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أبرز مثال على تلك الجهود.

ب- مجابهة قواعد النظام الدولي: وصف التقرير الحرب الروسية ضد أوكرانيا بأنها هجوم على المبادئ الأساسية لقواعد النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها أحدثت انقساماً عالمياً، بين الديمقراطية الغربية والقوى التصحيحية "الأوتوقراطية"، والتي تضم مجموعة الدول غير الراضية عن توزيع القوى الراهن في النظام الدولي، وتطمح إلى تغييره كروسيا والصين وإيران وغيرها.

في هذا السياق، أكد التقرير أيضاً أن معارضة قواعد النظام الدولي القائم، لم تُعدّ حصراً على الصين وروسيا، بل تُطال أيضاً تلك الدول التي امتنعت عن إدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، لاسيما العديد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بسبب فقدان الثقة بشرعية وعدالة النظام الدولي، الذي لم يُعالج مخاوفها الأساسية بشكل كافٍ، ولم يمنحها المكانة التي تستحقها للاضطلاع بدور أكبر في الشؤون العالمية. وهو ما يُظهر حالة الاستياء الكبيرة لدى تلك الدول من النظام الدولي الحالي، ويجعل من السهل استمالتها لتقويض قواعد ومبادئ هذا النظام من قبل روسيا والصين.

٣- مؤشرات التنافس الدولي

ركّز التقرير على مختلف المجالات التي تدور حولها المنافسة على النظام الدولي في الوقت الحالي، وذلك على النحو التالي:

أ - حقوق الإنسان : أشار التقرير إلى أن عالمية حقوق الإنسان أصبحت موضع نزاع، فمن جهة تجادل الصين بأن احتياجات التنمية في أي بلد قد تُضفي الشرعية على القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية، وأنه يجب إعادة



رؤية نقدية لتقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣

هدير أبوزيد

عليه، سوف يحتاج النظام النووي إلى مراجعة لكي يحظى مرة أخرى بالدعم الواسع بين المجتمع الدولي اللازم لضمان الاستقرار النووي.

ه- التعاون الإنمائي: أشار التقرير إلى أن قضايا الصحة والأمن الغذائي وتمويل المناخ، وغيرها من ملفات التعاون الإنمائي، أضحت محل تناقض كبير بين القوى الدولية؛ عبر تقديم كل معسكر حزم الدعم والحوافز التجارية التي تُرَسِّخ لنظام التنمية المرغوب فيه من وجهة نظره. ففي مقابل النماذج الأمريكية والأوروبية المشروطة بقضايا الديمقراطية والحكم الرشيد والأسواق الحرة، والمساءلة والشفافية، تعتمد حوافز موسكو للدول النامية على المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة، بجانب الصناعات الاستخراجية وتوسيع فرص التصدير، فضلاً عن دورها في زعزعة استقرار عدد من البلدان الإفريقية من خلال التدخل في الانتخابات وحملات التضليل ونشر المرتزقة. أما بكين فهي تُروِّج لنموذجها الخاص للتعاون الإنمائي، الذي يُفترض أنه خالٍ من الشروط، لكنها - وفقاً للتقرير- تفرض عدداً من القيود السياسية منها: ضرورة احترام المتلقين للخطوط الحمراء للصين بما في ذلك إنكار استقلال تايوان وسياساتها تجاه الأويغور، والتصويت وفقاً لذلك في الهيئات الدولية.

نتيجة لهذا، باتت القوى المتوسطة والصغيرة أكثر تشككاً، إزاء صيغة الاعتماد المتبادل مع القوى الكبرى باعتباره مقدمة لانكشافها الأمني ووسيلة لإجبار الدولة على الدوران في فلك القوة الاقتصادية المهيمنة عليها.

في هذا السياق، تطرَّق التقرير لـ "قضايا الصحة" من خلال الإشارة لدور كل من روسيا والصين خلال جائحة "كوفيد-١٩"، عبر تقديمهما اللقاح للبلدان النامية وإرسال الفرق والإمدادات الطبية، لتصوير أنفسهما على أنهما قوى عالمية مسؤولة، كما سارعوا لتسليط الضوء على فشل

على الجانب الآخر، أصبحت البنى التحتية العالمية "الرقمية" موضع تناقض القوى الكبرى، ففي مقابل مساعي الدول الاستبدادية بقيادة الصين لتعزيز رؤيتها لبنية تحتية رقمية مُغلقة، يسعى الشركاء عبر الأطلسي لتعزيز رؤية مشتركة حول بنية تحتية رقمية مفتوحة. وأبرز مثال على هذا، التناقض التكنولوجي على نشر شبكات الجيل الخامس للاتصالات، من خلال شركة هواوي الصينية، رغم المساعي المستمرة للولايات المتحدة لإثناء الحلفاء عن التعاون مع الشركة بدعوى تطويعها لأغراض التجسس.

ج- أمن الطاقة: أشار التقرير إلى أن الدول الأوروبية بدأت في التخلي عن الاعتماد على واردات الطاقة الروسية، بسبب المحاولات الروسية لتسليح صادرات الوقود الأحفوري، وهو ما يعكس على نحو متزايد خطوط الصدع الجيوسياسية بدلا من منطق السوق بسبب تعديل تدفقات تجارة الطاقة الدولية. في هذا الإطار، حذر التقرير من استمرارية الاعتماد على مصادر الطاقة التي تنتجها الأنظمة الاستبدادية مثل الصين (من خلال المواد الخام)، وقطر (من خلال الغاز)، لأنها ستمثل مصدر قلق كبير للديمقراطيات الغربية الليبرالية على المدى البعيد.

د- الاستقرار النووي: وفقاً للتقرير، يواجه النظام النووي عدداً من التحديات منها: سياسة حافة الهاوية النووية التي تجلت في التهديدات الروسية باستخدام الأسلحة النووية في الحرب ضد أوكرانيا، بجانب المناورات النووية لكوريا الشمالية، وسياسة التوسع النووي المتمثلة في الاستثمارات المتزايدة في القدرات النووية من قبل الصين وإيران، بجانب مخاطر الانتشار الأفقي المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تآكل الضمانات التي توفرها معاهدات ومبادرات الحد من التسليح، وهو ما سيُسهم في تدهور البيئة الأمنية الدولية. وبناءً

كافية، كذلك فشلت الجهود الروسية، أما الصين فهي تقدم بديلاً يأتي مرة أخرى مصحوباً بسلسلة من التبعية.

فقد ركز النهج التقليدي الذي تتبعه أوروبا والولايات المتحدة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي على تقديم المساعدة من خلال الهيئات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. على سبيل المثال، تُعد الولايات المتحدة وألمانيا والمفوضية الأوروبية أكبر الجهات المانحة لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، غالباً ما قوّضت الإعانات الزراعية الأمريكية والأوروبية أهداف التنمية الخاصة بهم، لأنها تسهم في تخفيض الأسعار في السوق العالمية، وتحرم المزارعين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من العمل، وتجعل هذه البلدان تعتمد على الواردات المتقلبة.

على عكس الصين، لا تعزل روسيا نفسها عن جهود الأمن الغذائي المتعددة الأطراف، فهي تحتل المرتبة ٢٢ كمانح لبرنامج الأغذية العالمي، وغالباً ما تسهم في التبرعات العينية. فمن خلال تبرعات روسيا فقط - على سبيل المثال - تمكّن برنامج الأغذية العالمي من الحفاظ على عملياته في قيرغيزستان خلال وباء كوفيد-١٩، ومع ذلك، أدت حرب روسيا ضد أوكرانيا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال إحداث ارتفاع في أسعار المواد الغذائية التي كانت مرتفعة بالفعل بسبب تغير المناخ ووباء كوفيد-١٩، وأيضاً عن طريق خلق اختناقات في سلسلة التوريد لصادرات الحبوب والأسمدة.

انطلاقاً مما سبق، نؤه التقرير بأن دول الجنوب العالمي تتبع نهجاً أكثر براجماتية، بسبب التداعيات السلبية للأزمة الأوكرانية، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، التي أدت إلى إلحاق ضرر كبير بتلك البلدان في ظل تأخر إدراك الدول الغربية لهذه الحقيقة، الأمر الذي دفع العديد

الولايات المتحدة وشركائها في توفير اللقاحات للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مع الادعاء أيضاً بأن هذه اللقاحات غير آمنة.

ومع ذلك، فشلت الصين وروسيا في الوفاء بوعودهما بتقديم كميات كبيرة من اللقاحات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فالصين، على سبيل المثال، لم تقدّم سوى ١٠ في المائة من ٨٥٠ مليون جرعة التزم بها للدول الإفريقية والآسيوية بحلول ديسمبر ٢٠٢١. في المقابل، أنتجت روسيا فقط ٢٣ مليوناً من ٨٠٠ مليون جرعة مُستهدفة من لقاح سبوتنيك الخامس.

في هذا الصدد، أشار التقرير إلى أن "تمويل المناخ" أصبح من مجالات المنافسة الجيوسراتيجية، خصوصاً بين الصين والولايات المتحدة، على حساب الدول النامية. كما نوه بأن روسيا والصين تطالبان بوضعهما كدولتين ناميتين بناءً على بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، بينما تُصنّفان فعلياً بين الدول الأربع الأولى في انبعاث الكربون. أخيراً، أضاف التقرير أن بكين لم تنضم إلى جهود المناخ المتعددة الأطراف؛ لأنها ترى أن الدول الصناعية الكبرى تتحمل المسؤولية الوحيدة للتعويض عن انبعاثاتها التاريخية.

أخيراً، جادل التقرير بأن "الأمن الغذائي" يمثل مجالاً سياسياً آخر تتنافس فيه نماذج التنمية المختلفة. فالتفاوت العالمي لا يزال مرتفعاً، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد من ١٣٥ مليوناً في عام ٢٠١٩ إلى ٣٤٥ مليوناً في عام ٢٠٢٢. وتُعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في العالم حتى الآن، تليها منطقة الشرق الأوسط ثم شرق وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ.

بشكل عام، كانت جهود التنمية المتعددة الأطراف الأمريكية والأوروبية في مجال الأمن الغذائي غير



رؤية نقدية لتقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣

هدير أبوزيد

يتجاوز جوهر الديمقراطية الليبرالية، قائم على القواعد لتعزيز المرونة الديمقراطية في عصر المنافسة الشرسة مع الأنظمة الاستبدادية. ولكي تُصبح هذه الرؤية أكثر جاذبية في المجتمع الدولي ومساعدتها على الفوز في المنافسة القوية على شكل النظام الدولي المستقبلي، يجب على الديمقراطيات أيضاً أن تأخذ في الاعتبار النقد والمخاوف المشروعة في المجتمع الدولي، موضحاً بأن الحرب الروسية-الأوكرانية أثبتت أن الديمقراطيات الغربية بالغت في تقدير جاذبية النظام الدولي الليبرالي القائم على القواعد.

ووفقاً للتقرير، فإن ٥٠٪ أو أكثر من المستجيبين في جميع البلدان التي شملها استطلاع مؤشر ميونخ للأمن ٢٠٢٣، يرون الحاجة إلى قواعد دولية تطبق على جميع دول العالم على قدم المساواة. وقد كانت هذه النظرة أقوى بين المستجيبين من عدد من دول الجنوب العالمي، مثل الصين (٦٣٪)، والهند (٦١٪)، وجنوب إفريقيا (٦١٪)، والبرازيل (٥٧٪). وبحسب التقرير، فإن هذه النتائج تؤكد الحاجة الملحة إلى التحرك نحو صياغة رؤية إيجابية جديدة لنظام دولي مرغوب فيه من جانب الجمهور العالمي الأوسع، ويعمل لمصلحة الجميع. بمعنى آخر، إذا نجحت البلدان الديمقراطية في إعادة تصور النظام الليبرالي القائم على القواعد باعتباره النظام الذي يمثل بشكل أفضل العديد من البلدان في العالم، وباعتباره نظاماً يفي بوعوده بشكل أفضل، ويفيد الجميع على قدم المساواة، فقد تتجح في توسيع تحالف الدول الملتزمة بهذا النظام وتجعله أكثر مرونة.

ثالثاً- رؤية نقدية:

١- عناصر القوة:

أ - منصة أمنية مهمة: يُعد التقرير منصة مهمة لفهم الكيفية التي تُفكر بها الولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين وروسيا وغيرها، فيما

من هذه الدول، كالهند وتركيا للعمل بنشاط كبير من أجل التحوُّط ضد المواجهة الجيوسياسية الراهنة بين القوى الغربية وروسيا، سواء فيما يتعلق بالحرب الروسية - الأوكرانية أو العديد من القضايا السياسية الأخرى.

و- التجارة العالمية: جادل التقرير بأن خطوط

الصدع بين المعسكرين، فيما يتعلق بالبنية التحتية للتجارة العالمية، باتت أكثر فوضوية، نظراً لاعتقاد العديد من الحكومات بأن الاعتماد المتبادل نقطة ضعف وقتاة للإكراه، وهو ما سيُسهم في تزايد تسليح الروابط التجارية. في المقابل، تلجأ جميع القوى الكبرى بشكل متزايد إلى القيود الحمائية لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد، الصين التي أولت مؤخرًا أهمية للمخاوف المتعلقة بالأمن القومي بدلاً من النمو الاقتصادي باعتباره محركاً رئيسياً لسياسة التجارة الصينية، حيث أعلنت في مايو ٢٠١٥ إستراتيجية تستهدف زيادة قدرتها التنافسية في الصناعات التكنولوجية تحت شعار "صنع في الصين ٢٠٢٥". كذلك، اتجهت واشنطن خلال السنوات الأخيرة نحو تبني سياسات تجارية حمائية؛ فعلى سبيل المثال أقر الكونجرس في أغسطس ٢٠٢٢ قانون "الرقائق والعلوم" الذي يوفر ٥٢,٧ مليار دولار لتحفيز شركات أشباه الموصلات على بناء مصانع على الأراضي الأمريكية وتقليل الاعتماد على المنتجين الأجانب.

لهذا السبب، أكد التقرير أن الاتفاق على وجود رؤية جديدة للبنية التحتية للتجارة العالمية التي تخدم الازدهار المتبادل مع الحد من نقاط الضعف، سيُصبح شبه مستحيل خلال الفترة المقبلة.

٤- مقترحات الحل: طبقاً للتقرير

ورد في الملخص التنفيذي للتقرير بعض المقترحات منها: مطالبة الديمقراطيات الليبرالية بضرورة بناء تحالف أكبر من الدول

كل هذا تجلّى في دعوة التقرير لضرورة الموقف المُوحد من الحرب الروسية - الأوكرانية التي تُعد نموذجًا مستقبليًا لما سيشهده النظام العالمي لاسيما إذا انتصرت روسيا، وهو ما سيشكل حافزًا للصين لتجاوز أزمته مع تايوان، وضرورة اتساق الرؤية الأوروبية - الأمريكية خاصة تجاه كل من الصين وروسيا، من خلال زيادة الضغط على روسيا سياسيًا وعسكريًا وقانونيًا، والسعي لاستمالة الصين ومحاولة إضعاف تحالفها مع روسيا، لتجاوز نقطة الانعطاف في النظام الدولي الحالي.

علاوة على ذلك، نُوه التقرير بضرورة مراجعة النظام الأمني في أوروبا، عبر كتابة قواعد جديدة وإصلاح المؤسسات، وإعادة التفكير في أداة الدفاع الأوروبية بالكامل.

٢- عناصر الضعف:

أ - ازدواجية المعايير: اشتمل التقرير على عدة تناقضات، فمن ناحية، يحاول الإيحاء بأننا نبحث عن نزع السلاح النووي، ولكن في الوقت نفسه، ينادى بتنفيذ تسليح واسع النطاق، مع إبداء السرور بأن "القوى النووية الديمقراطية" في الوضع الحالي، تؤكد اهتمامها بالردع النووي. بالإضافة إلى ذلك، ركز التقرير على ضرورة إدراك الصين كواحدة من التحديات الأمنية التي تواجه دول الناتو، وهو ما يُهدد في الواقع لموجة جديدة من العسكرة وسباق التسلح.

ب - التركيز على التنافس الغربي - الشرقي

اكتفى التقرير بالتركيز على إبراز حدة التنافس والصراعات بين المُعسكرين بدلًا من تقديم حلول مُشتركة لملفات حقوق الإنسان والبنى التحتية والرقمية والتعاون الإنمائي والطاقة والتغير المناخي والتهديدات النووية والإستراتيجية، التي أصبحت موضعًا للخلاف والجدل، ومثارًا للانقسام وسط التنافس الجيوسياسية، ومساعى كل من المُعسكرين لنشر نموذجهما حول العالم.

يتعلق بالتحديات التي تُطال النظام العالمي القائم والتهديدات الأمنية الدولية.

فهو يقدم دلالات مهمة على توجّه مصادر القلق التي تتاب الكتلة الأطلسية، والعلاقات ما بين الشمال والجنوب، والمخاطر المُحدقة في النظام العالمي وقواعده، كما يقدم التحذيرات وينبه إلى المخاطر قبل وقوعها. وهو ما يعنى أن مُتابعة ما طُرح في التقرير من قضايا وإشكاليات يعطى مؤشرات ودلالات مستقبلية على اتجاهات النظام الدولي.

علاوة على ذلك، استعرض التقرير مزيجًا معقدًا من التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية كشف عنها مؤشر ميونخ للأمن، بتناول أبرز التهديدات الأمنية لعينة من ١٢ دولة هي (الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والهند والصين وأوكرانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا)، وتصدرتها روسيا لكل الدول الغربية، بالتوازي مع المخاوف بشأن اضطراب إمدادات الطاقة (المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا) وتغير المناخ بالنسبة للهند والبرازيل وإيطاليا، جرّاء ما عانته تلك البلدان من انتشار الجفاف وتداعياته على غطاء الغابات.

ب - تنبيه للدول الأوروبية: يمكن النظر للتقرير على

أنه بمنزلة تحذير مبكر للأوروبيين باقتراب تدهور المنظومة الأمنية الأوروبية التي وجدت نفسها في مرمى السهام الروسية التي تعاملت مع التمدد الغربي شرق أوروبا على أنه مسألة أمن قومي وتقزيم لدور موسكو بعد النجاحات التي حققتها على أكثر من ملف أعادها للواجهة الدولية مرة أخرى، تزامنًا مع التبول الصيني الذي لا يتوقف، في مقابل تقليص النفوذ الأوروبي إزاء الملفات الدولية الحساسة، وخروج القارة العجوز نسبيًا خارج حلبة المنافسة على زعامة الاقتصاد العالمي التي باتت محصورة بين واشنطن وبكين.



رؤية نقدية لتقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣

هدير أبوزيد

وإيجاد حلول سريعة للحرب الروسية - الأوكرانية، أو التركيز على الدعم المستمر للجانب الأوكراني من قبل الغرب، حتى تتم استعادة الأراضي التي احتلتها القوات الروسية، أو ترك مسألة شروط السلام كي تُحددها الحكومة الأوكرانية وحدها.

ج - عدم تقديم مقترحات لإنهاء الحرب الروسية - الأوكرانية : لم يقدم التقرير أى مقترحات عن كيفية إنهاء الحرب وإلى متى يمكن للجانبين تحملها، واكتفى فقط بعرض مجموعة من السيناريوهات المحتملة منها: وقف إطلاق النار

الخلاصة :

أسهم تقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣ فى الكشف عن أبعاد المنافسة المتزايدة بين الرؤى المختلفة للنظام الدولى، كما ساعد فى تحفيز النقاش حول كيفية توسيع وتعزيز الائتلاف الذى يدافع عن رؤية النظام الليبرالى القائم على القواعد الرأسمالية التى أصبحت معرضة للانهايار جرأء الحرب الروسية - الأوكرانية التى ألقى الضوء على تحولات النظام الأمنى الأوروبى، وما يعانیه من اختلالات جوهرية نتيجة ارتباطه بالتجاذبات بين كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين على جبهات الطاقة والاقتصاد والأمن.